الإمام أحمد والمسند

الدكتور علي محمد جماز

مولـــده ونشأته :

هو شيخ الأمة ، وإمام الأئمة ، وناصر السنة ، الإمام الرباني أحمد بن حنبل الشيباني ، يجتمع مع النبي ﷺ في نزار ، وكانت أمه شيبانية أيضاً ، واسمها « صفية بنت ميمونة بنت عبد الله الشيباني (١) .

ولد أحمد ببغداد في شهر ربيع الأول سنة ١٦٤ هـ وتوفي أبوه وهو طفل لم يتجاوز الثالثة من عمره فكفلته أُمه وقامت على رعايته وتربيته ، ووجهته إلى حفظ القرآن الكريم فحفظه وأجاده ، ثم وجهته إلى أهل العلم فنهل من معينهم وتفوق على أقرانه وذاع صيته حتى صار إمام الدنيا وشيخ العلماء (٢) .

عصـــره :

نشأ الإمام أحمد في بغداد (٣) التي كانت في ذلك الوقت حاضرة العالم الإسلامي ومهد العلوم الشرعية واللغوية والعقلية ومقصد طلاب العلم من شتى الأمصار الإسلامية

---

(١) المصدر الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد للحافظ شمس الدين بن الجزري « وهو مطبوع في مقدمة المسند للشيخ أحمد شاكر جـ ١ ص ٣٦ ط دار المعارف بالقاهرة .

(٢ ، ٣) انظر « ابن حنبل » للشيخ أبي زهرة ص ١٥ وما بعدها ط . دار الفكر العربي .

فتلاقت فيها العلوم والمعارف . كما اشتد الاحتكاك الفكري بين العواصم الإسلامية ونضجت في هذا العصر ثمار جهود الفقهاء من عراقيين وحجازيين وشاميين .

وحينما تفتحت قريحة الإمام أحمد وجد أمامه ثروة فقهية عظيمة خلفها السابقون من المجتهدين ، وذلك فيما دون من كتب في مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي فأكب عليها دراسة وتحصيلا ، واستيعابا ونقدا ، فضلاً عن لقائه بالإمام الشافعي والأخذ عنه .

واستطاع أحمد أن يستثمر كل هذه الجهود يساعده في ذلك حافظه قوية ، وذكاء حاد، وذهن متوقد ، وإقبال على طلب العلم ، ونية صادقة في تحصيله .

كما أن دراسة السنة في ذلك العصر كانت قد نضجت وآتت أكلها ، ووُجِد العلماء الأعلام الذين برّزوا في فنونها المختلفة دراية ورواية فأكب أحمد على دراسة ذلك كله ، وتميز بمنهجه الفقهي الذي غلب عليه طابع السنة .

كما رحل إلى الأمصار الإسلامية إيماناً منه بأن العلم لابد فيه من المعاناة والمشقة وبذل الجهد في تحصيله من منابعه الأصلية ، فقابل العلماء في مختلف البلاد وكتب عنهم حتى أصبح إماما في الفقه والحديث .

بدء طلبه للعلم :

بعد أن حفظ أحمد القرآن الكريم اتجه لتحصيل العلم ، فوجد في بغداد مدرستين ينهل منهما كثير من طلاب العلم ، مدرسةٌ في الفقه ، ومدرسةٌ في الحديث . فاتجه في أول أمره إلى مدرسة الفقه فكان يختلف إلى مجلس القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة .

ثم ترك ذلك وأقبل على سماع الحديث ، فكان أول طلبه للحديث وسماعه من مشايخه سنة ١٧٩ هـ وعمره ستة عشر عاماً (١) .

واشتهر قوله في طلب العلم : « مع المحبرة إلى المقبرة » (٢) .

وقد حفلت بطون الكتب بأخبار حفظه وإتقانه في العلم ، وقال فيه الهيثم بن جميل

(١) انظر ابن حنبل للشيخ أبي زهرة ص ٢٩ وما بعدها .

(٢) المناقب لابن الجوزي ص ٣١ .

« إن عاش هـذا الفتى فسيكون حجة على أهل زمانه »(١) ، وقال عبد الله بن أحمد : سمعت أبا زرعة يقول : كأن أبوك يحفظ ألف ألف حديث فقيل له : وما يدريك ؟ قال : ذاكرته فأخذت عليه الأبواب .

وقال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : حفظت كل شيءٌ من هشيم وهو حي .

رحـــلاته العلميـــة :

تلقى أحمد العلم في أول أمره على علماء بغداد وقصر نفسه عليهم وخص منهم هُشَيْم بن بشير الواسطي المتوفي سنة ١٨٣هـ بالملازمة فقد لازمه أربع سنوات حتى مات(٢) ، واستفاد منه في تلك المدة علماً كثيراً فقد كان هُشَيْم أحدَ الأئمة الأعــلام الثقات وفي أثناء ملازمته لشيخه هشيم لم ينقطع عن غيره انقطاعاً تاماً بل كان يتلقى عن غيره أحياناً فقد روى أنه سمع من عمير بن عبد الله بن خالد سنة ١٨٢ هـ قبل موت شيخه هُشَيْم وسمع في هذه الأثناء عبد الرحمن بن مهدي وأبا بكر بن عياش ، إلا أنه لم يخص أحداً بالملازمة سوى شيخه هُشَيْم (٣) .

وبعد موت هشيم أخذ يتلقى الحديث حيثما وجده ببغداد ومكث فيها ثلاث سنوات أخر.

وفي السنة السادسة والثمانين بعد المائه كان قد اشتد عوده ، واكتمل نضجه ، واستقام منهجه ، فلم يقنع بما يأخذه عن علماء بغداد وابتدأ رحلاته إلى الأقطار الإسلامية المختلفة ليتلقى الحديث عن علمائها .

رحــلاته في طلب العــلم :

رحل إلى **البصرة** خمس مرات كان يقيم فيها أحياناً ستة أشهر يتلقى الحديث عن الشيوخ.

ورحل إلى **الحجاز** خمس مرات ، التقى في إحداها بالإمام الشافعي ، وأخذ عنه الفقه والأصول وغيرها ، والتقى به مرة ثانية في بغداد سنة ١٩٠ هـ وعُمْر أحمد إذ ذاك نيفٌ وثلاثون سنة ، وكان الإمام الشافعي يحبه ويقدره ويعرف له فضله وتقدمه في الحديث

(١) تاريخ الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام أحمد ص ٦٥ من مقدمة المسند للشيخ شاكر .

(٢، ٣) المناقب لابن الجوزي ص ٢٥ وانظر ابن حنبل للشيخ أبي زهرة ص ٢٢ .

فقال له في هذه المرة : « يا أبا عبد الله إذا صح عندكم الحديث فاعلمني به أذهب إليه حجازياً كان أو شامياً أو عراقياً أو يمنياً » .

ورحل أحمد إلى **الكوفة** يطلب الحديث من شيخها وكيع بن الجراح الرؤاسي أحد الأعلام الثقات .

وكان وكيع إماماً في الفقه قد أهلته إمامته وحفظه أن يجلس مجلس سفيان الثوري بعد موته ، واتسعت حلقة وكيع ، ووفد إليه طلاب العلم من شتى الأقطار ومنهم التلميذ النابه أحمد بن حنبل الذي حفظ كتب وكيع بأسانيدها ومتونها واختزنها في حافظته القوية وذاكرته الواعية حتى كان يقول لابنه عبد الله : « خذ أي كتاب شئت من كتب وكيع فإن شئت أن تسألني عن شيء من الكلام حتى أخبرك بالإسناد ، وإن شئت بالإسناد حتى أخبرك بالكلام »(١) .

وكما أعجب أحمد بوكيع ووثق به وبعلمه فكذلك أعجب وكيع بأحمد . أعجب الشيخ بتلميذه وبحرصه على طلب العلم وإقباله عليه وتجرده في طلبه حتى قال : ما قدم الكوفة مثل هذا الفتى(٢) .

ورحل أحمد إلى **اليمن** ليأخذ العلم عن عبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ — ٢١١) وقد عزم على هذه الرحلة أثناء الحجة الرابعة له(٣) ، وكان بصحبته يحي بن مَعين فقال له : نمضي إن شاء الله فنقضي حجنا ، ثم نمضي إلى صنعاء ، إلى عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، نسمع منه ، فوافقه يحي ، ومضيا على هذه النية .

وبينما هما في الطواف قابل يحي عبد الرزاق — وكان يحي قد رآه من قبل — فسلم عليه وقدم له أحمد قائلاً : هذا أخوك أحمد بن حنبل فقال : حياه الله وثبته فإنه يبلغني عنه كل جميل ، وأخذ يحي منه موعداً في الغد ليسمعا منه فلما انصرف عاتبه أحمد قائلاً : لم أخذت على الشيخ موعداً ؟ فقال لنسمع منه ، قد أربحك الله مسيرة شهر ، ورجوع شهر

(١) تاريخ الإسلام الذهبي . ص ٦٣ ، وانظر « أحمد والمحنة » ص ١٤ .

(٢) النجوم الزاهرة ٢ / ٢٠٥ ، وانظر « شيخ الأمة » لعبد العزيز سيد الأهل . ط دار العلم للملايين .

(٣) المناقب : ٣٠ و « البداية والنهاية » لابن كثير ، و « المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد » للعليمي . ص ٨ . ط المدني .

والنفقة ، فقال أحمد : ما كان الله يراني وقد نويت نية لي أفسدها بما تقول نمضي فنسمع منه باليمن ، فمضيا حتّى سمعا منه بصنعاء .

وكان أحمد قد سمع من بعض أهل الشام في بلاده ، ولكنه لم يقتنع بذلك ورأى أن يذهب إليهم ليسمع منهم في بلادهم « فشمَّر إليهم وخرج إلى حمص حيث لقى بها أبا المغيرة عبد القدوس الخولاني محدث الشام ، وأحد الرواة عن طبقة الأوزاعي وأحد العلماء المعدودين فروى عنه ثم حضر وفاته بحمص سنة ٢١٢ هـ وصلى عليه(١) وصحب أحمد من أهل الشام « مهنّا بن يحيى » وقربه إليه وقد وافقه « مهنّا » بمكة عند سفيان بن عيينة ، وصاحبه إلى اليمن ، إلى عبد الرزاق بن همام ثم دامت صحبته له وملازمته إياه ثلاثا وأربعين سنة ، ولم يترك صحبته حتّى مات(٢) .

ولقى بالشام إسماعيل بن عياش ، ولقى بدمشق الوليد بن مسلم كاتب الأوزاعي والتقى بالكثيرين ممن حفظوا مسانيد الصحابة الذين نزلوا الشام ، وهم يزيدون على المائتين وروى عنهم ما حفظوه من هذه الأحاديث وأودعها مسنده المشهور وسماه « مسند الشاميين »

وفعل مثل ذلك بالنسبة للكوفيين والبصريين والمدنيين(٣) .

شيوخه :

تلقى أحمد العلم عن كثير من شيوخ عصره في شتّى الأمصار الإسلامية منهم : هشيم بن بشير الواسطي ، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، ويحيى بن سعيد القطان ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأبو داود الطيالسي ، وعبد الله بن سمير ، والإمام الشافعي ، ومحمد بن جعفر « غندر » ، ومعتمر بن سليمان ، وإسماعيل بن علية ، وجرير بن عبد الحميد ، ووكيع بن الجراح الرؤاس ، ويزيد بن هارون ، وأبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة وغيرهم .

وكلهم أئمة أخيار أبرار ثقات عدول وكان ـ رحمه الله ـ يتأسف على عدم اجتماعه

(١) تذكرة الحفاظ : ٣٨٦ .

(٢) تاريخ بغداد ١٣ / ٢٦٨ .

(٣) انظر شيخ الأمة ص ١٠٧ وما بعدها .

بالإمام مالك وحماد فكان يقول : فاتني مالك فأخلف الله عليّ سفيان بن عيينه وفاتني حماد فأخلف الله عليّ إسماعيل بن علية »(١) .

تلاميذه :

تلقى العلم عن أحمد تلامذة كثيرون ، منهم من كان في بغداد ومنهم من قطع إليه الفيافي والقفار ، ومنهم من كان من شيوخه لم يمنعه ذلك أن يروى عنه ، ويستفيد من علمه ومنهم أقرانه الذين كانوا يتلقون العلم معه من الشيوخ كل هؤلاء رووا عن أحمد ونهلوا من علمه الغزير .

من هؤلاء : الإمام البخاري ، والإمام مسلم ، وأبو داود .

وروى عنه من شيوخه : الأسود بن عامر « شاذان » ، وعبد الرحمن بن مهدي ، والإمام الشافعي ، وأبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي ، وعبد الرزاق بن همام ، ووكيع بن الجراح ، ويحي بن آدم ، وزيد بن هارون ، .

وروى عنه أيضاً قتيبة بن سعيد ، وداود بن عمر وخلف بن هشام وهم أكبر منه . وروى عنه يحي بن معين ، وعلى بن المديني ، وأحمد بن أبي الحواري ، والحسن بن منصور ، وزياد بن أيوب ، ودحـيم ، وأبو قدامة السرخسى ، ومحمد بن رافع ، ومحمد بن يحي بن أبي سمينة وهؤلاء من أقرانه .

وروى عنه ابناه عبد الله وصالح ، وأبو بكر الأثرم ، وحرب الكرماني ، وبقى بن مَخْلد ، وحنبل بن إسحاق ، وأبو قاسم البغوي وهو آخر من حدث عنه ، وروى عنه غير هؤلاء خلق كثير لا يحصون .

الإمام أحمد محدث وفقيه :

بعض القدامى يعتبرون الإمام أحمد محدثاً وليس فقيهاً ، كابن جرير الطبري الذي كان يقول : إنه رجل حديث وليس رجل فقه ، وإنه امتحن من أجل ذلك .

وبعض الفقهاء الذين كانوا يعنون بالخلافيات كالطحاوي والدبوسى والنسفي والأصيلي

(١) ثلاثيات المسند ١ / ٩ .

المالكي والغزالي – لم يذكروه في الفقهاء الذين يعتد بخلافهم ، ولم يذكره ابن قتيبه في كتابه « المعارف » ضمن الفقهاء ، وذكره المقدسي ضمن أصحاب الحديث ، في كتابه « أحسن التقاسيم » .

والواقع أن عدم ذكره بين الفقهاء لا يعني أنه ليس فقيهاً ، وإن كانت هذه قرائن تشير إلى رأيهم ، والذي دعا هؤلاء الفقهاء إلى هذا الرأي أنهم لم يأثروا عن الإمام أحمد كتاباً في الفقـــه ، بل الذي أثر عنه وشاع في الآفاق وملأ الدنيا علماً كتابه « المسند » الذي ضم بين دفتيه أربعين ألف حديث .

والذي رجح هذا الرأي عندهم : أن الفقهاء الآخرين لهم كتب مدونة في الفقه ، معروفة بين الناس ، فمحمد بن الحسن الشيباني جمع فقه العراق ، وأبو يوسف كتب كتباً في الفقه ، والشافعي أملى مذهبه أو كتبه ، بينما أحمد لم يكن له شيء من ذلك في عصر شاع فيه التدوين في الفقه وسار شوطاً بعيداً ، فكان ذلك كله مما دعا كثيرين من الفقهاء إلى أن يعدوا الإمام أحمد في عداد المحدثين ، وليس في عداد الفقهاء .

والحق : أن الإمام أحمد كان محدثاً وفقيهاً في آن وأحد ، يشهد بذلك التاريخ والواقع .

أما التاريخ : فيحدثنا أن تلاميذ الإمام أحمد قد جمعوا أقواله وفتاويه وآراءه ودونوها وتكونت من ذلك مجموعة من الآراء الفقهية ، منسوبة إليه وصار له بها مذهب متبوع معروف ، ويحدثنا أيضاً أنه تتلمذ في الفقه على كثيرين من الفقهاء : منهم أبو يوسف صاحب أبي حنيفة ، ومنهم الإمام الشافعي ، الذي تأثر به الإمام أحمد وبعقليته الفقهية ، وقوة استنباطه ، والضوابط والمقاييس التي جعلها أصول الاستنباط ، مما جعل أحمد يوصي صاحبه إسحاق بن راهويه قائلاً : « يا أبا يعقوب ، اقتبس من الرجل فإنه ما رأت عيناي مثله » .

وكان من شدة إعجابه بالشافعي يروي عن النبي ﷺ قوله : « إن الله يبعث لهذه الأمة رأس كل مائة سنة رجلاً يقيم لها أمر دينها » ويقول : فكان عمر بن عبد العزيز على رأس المائة الأولى ، وأرجو أن يكون الشافعي على رأس المائة الثانية (١) . وشهد له

(١) انظر ابن حنبل للشيخ أبي زهرة ص ٩٧ .

الشافعي بأنه أفقه من رأى في بغداد ، فقال : « خلفت بغداد ، وما بها أحد أفقه ولا أعلم ولا أورع من أحمد بن حنبل » .

أما الواقع : فيشهد بأن المسلمين في كثير من بلاد الإسلام قد تلقوا آراءه بالقبول وأقبلوا على دراسة فقهه وفتاويه ، وأصبح له اتباع ومريدون يتمسكون بمذهبه ، ويعملون به وبات معروفاً بين المسلمين بأنه أحد المذاهب الفقهية الأربعة المتبوعة .

وهناك سبب آخر دعا هؤلاء الفقهاء إلى القول بأن الإمام أحمد محدث غير فقيه أنه كان يكره الكتابة في غير الحديث إعزازاً لأقوال النبي ﷺ أن تختلط بأقواله وفتاويه ، وذلك من فرط أدبه وورعه رحمه الله .

قال الإمام ابن القيم : « كان رضي الله عنه شديد الكراهية لتصنيف الكتب وكان يحب تجريد الحديث ، ويكره أن يكتب كلامه ، ويشتد عليه جداً ، فعلم الله حسن نيته وقصده فكتب من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سفرا ، وجمع الخلال نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سفرا أو أكثر ، ورويت فتاويه ومسائله وحدث بها قرناً بعد قرن ، فصارت إماماً وقدوة لأهل السنة على اختلاف طبقاتهم ، حتى إن المخالفين لمذهبه بالاجتهاد والمقلدين لغيره ليعظمون نصوصه وفتاواه ويعرفون لها حقها وقربها من النصوص وفتاوى الصحابة .

ومن تأمل فتاواه وفتاوى الصحابه رأى مطابقة كل منهما للأخرى ، ورأى الجميع كأنها تخرج من مشكاة واحدة » (١) .

والخلاصة أن الإمام أحمد رحمه الله كان محدثاً وفقيهاً في آن واحد ولكن اشتغاله بالحديث كان أكثر ، إيماناً منه بأن حديث رسول الله ﷺ هو أصل كل فتوى ، لذلك كان أساس فتاويه ـ بعد كتاب الله عز وجل ـ هو السنة الصحيحة متبعاً في ذلك قول الرسول ﷺ : « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه » (٢) .

---

(١) إعلام الموقعين . حـ ١ ص ٢٨ .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ والحاكم في المستدرك من حديث أبي هريرة قال « خطب النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ـ فذكره .

أصــول مذهبـــه :

ولإ قرار العلماء بأن الإ مام أحمد فقيه ، فقد ذكروا الأصول التي بنى عليها المذهب الحنبلي ، وعدها ابن القيم خمسة أصول في « أعلام الموقعين » (١) .

الأصل الأول : النصوص ، فإذا وجد النص قال بموجبه ، ولم يلتفت إلى قول أحد من الصحابة كائناً من كان ، والمراد بالنصوص : الكتاب والسنة ، وقد جمعهما ابن القيم تحت عنوان واحد لحكمة بالغة وهو أنهما شيء واحد ، فالسنة مبينة للكتاب وموضحة له .

الأصل الثاني : ما أفتى به الصحابة – رضي الله عنهم – فإذا وجد لأحدهم فتوى لا يعرف لها مخالف منهم لم يعدها إلى غيرها ، ولم يقدم عليه عملاً ولا رأياً ولا قياساً .

الأصل الثالث : إذا اختلف الصحابة – رضوان الله عليهم – في مسألة تخـير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة ولم يخرج عن أقوالهم ، فإن لم يتبين له موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف فيها ولم يجزم بقول .

قال إسحاق – أحد أصحاب الإ مام أحمد – : قيل لابي عبد الله : يكون الرجل في قومه ، فيسأل عن الشيء فيه اختلاف . قال : « يفتي بما وافق الكتاب والسنة ، وما لم يوافق الكتاب والسنة أمسك عنه » (٢) .

الأصل الرابع : الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه .

وليس المراد بالحديث الضعيف عنده : الباطل ولا المنكر ولا ما في رواته متهم ، بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به ، بل الضعيف عنده قسيم الصحيح ، وهو قسم من أقسام الحسن ، فلم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، بل إلى صحيح وضعيف ، والضعيف عنده : هو الحسن في اصطلاح المتأخرين ، ولم يكن – رضي الله عنه – يلتفت إلى الضعيف الواهي ، الذي لا تقوم به حجة ، بل ينكر على من يحتج به .

قال الإ مام ابن القيم في أول أعلام الموقعين : « ليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقه على هذا الأصل في الجملة فإنه ما من أحد منهم إلا وقدم الحديث الضعيف على القياس من حيث الجملة » .

---

(١) أعلام الموقعين . حـ ١ . ص ٢٢ وما بعدها .

(٢) أعلام الموقعين ١ / ٢٢ .

الأصل الخامس : القياس : فإذا لم يكن عنده في المسألة نص ولا قول صحابي ولا أثر مرسل أو ضعيف عدل إليه فاستعمله للضرورة .

وقد سئل الشافعي عن القياس فقال : إنما يصار إليه عند الضرورة (١) .

ورعــه وتقشفه وزهــده :

اشتهر الإمام أحمد ــ رحمه الله ــ بالورع والزهد والتقلل من أمور الدنيا والبعد عما فيه شبهة ، وله في ذلك قصص شهيرة : منها أن الشافعي ــ رحمه الله ــ قال له يوماً وهو يتردد عليه للأخذ عنه : ألا تقبل قضاء اليمن ؟ فأبي ذلك إباء شديداً ، وقال للشافعي : إني إنما أختلف إليك لأجل العلم المزهد في الدنيا ، فتأمرني أن أَلِيَ القضاء ؟ ولولا العلم لما أكلمك بعد اليوم ، فاستحى منه الشافعي .

وروى أنه خاصم عمه إسحاق بن حنبل وبعض بنيه لأنهم قبلوا جائزة السلطان .

وقد نقل الحافظ ابن كثير في تاريخه قصصاً عجيبة تدل على مدى ما وهبه الله من عزوف كامل عن الدنيا وشهواتها .

محنــة الإمام أحمد :

تعرض الإمام أحمد لمحنة رهيبة قاسية في حياته هي محنة القول بخلق القرآن ، وطالت المحنة حتى استغرقت عهود ثلاثة من الخلفاء هم : المأمون ، ثم الواثق ، ثم المعتصم ولم تخمد نارها إلا في عهد المتوكل . .

وقد تعرض فيها الإمام أحمد للبطش والإرهاب والتنكيل والتعذيب الذي لا يحتمله بشر ، وأرادوا أن يحملوه على قول المعتزلة : « إن القرآن مخلوق » وأرادوا أن يحملوا الناس على هذه العقيدة بقوة السلطان وجبروته وبإرهاب العلماء والبطش بهم ، وأدخلوا البلاد في فتنة طاحنة عمياء ، وأجابهم إلى ذلك كثير من العلماء ، خوفاً من البطش والإرهاب ، ومنهم من أجاب استرضاء للسلطان ، واستجلاباً لما تحت يديه من حطام الدنيا وعرضها .

ولكن الإمام أحمد ــ رحمه الله ــ وقف في وجه هذه الأعاصير كالطود الراسخ

(١) انظر في هذا البحث أيضاً ثلاثيات المسند ١ / ٣٢ وما بعدها .

وكالجبال الرواسي لم يعبأ بما أصابه من بلاء ، وما تعرض له من فتنة ، وما صب عليه من العذاب ، وبذل خصومه كل الوسائل لكي يلين لهم ، ويقول بقولهم وله ما يشاء من متع الدنيا ومغرياتها ولكنه أبى بإصرار ، اعتزازاً بالله وثقة به ونصرة لدين الله ، وإيماناً بأن ما عند الله خير وأبقى . وكان كلما ألحوا عليه قال لهم : اعطوني آية من كتاب الله ! ! .

فلم يستطع خصومه أن ينالوا من عقيدته أو يوهنوا من يقينه وإن نالوا من جسده الفاني ، وخرج أحمد من هذه المحنة وهو أصلب عوداً ، وأثبت يقيناً ، وأبقاه الله مثالاً للتضحية — والثبات على الحق والتمسك به — .

أجل ! إن الناس في كل زمان بحاجة إلى أمثلة حية ، وصور ناطقة تمسك عليهم دينهم وتحول بينهم وبين الشك والارتياب ، وترد إليهم ثقتهم بدينهم وعقيدتهم ، ويقومون مقام النبيين والصديقيين كلما اعتكر الظلام ، وتوقح الباطل ، واستعلى على الحق ، فكان الإمام أحمد في ذلك العصر هو الشهاب الساطع في دياجير الظلمات والآية الباهرة ، والحجة الناصعة على أن هذا الدين له رب يحفظه ويحميه وصدق رسول الله ﷺ : « إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها (١) .

المسند

حفظ لنا التاريخ من كتب الإمام أحمد كتاب « الزهد » وكتاب « الفضائل » ، وكتاب « الورع » ، وكتاب « التفسير » ، وكتاب « الناسخ والمنسوخ » ، وكتاب « التاريخ » وكتاب « المقدم والمؤخر في القرآن » ، وكتاب « جوابات القرآن » وكتاب « المناسك » الكبير والصغير وكتاب « المسند » وهو أجلها وأشهرها (٢) .

التعريف بالمسند :

« المسند » هو خلاصة الأحاديث التي جمعها الإمام أحمد ، ودونها بأسانيدها وجاب

(١) رواه أبو داود عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرجه الطبراني في الأوسط عنه أيضاً بسند رجاله ثقات وأخرجه الحاكم من حديث ابن وهب وصححه وانظر كشف الخفا ص ١٤٣ .

(٢) انظر ثلاثيات المسند ١ / ١٨ ط المكتب الإسلامي .

إليها الأقطار الإسلامية ليسمع من علمائها ، وهو موسوعة حديثية ضخمة ، يضم بين دفتيه نحو أربعين ألف حديث ، المكرر منها عشرة آلاف .

وقد انتقاه الإمام أحمد من محفوظاته في الحديث التي بلغت سبعمائة الف وخمسين ألفا ، وروى فيه عن أكثر من ثمانمائة صحابي ، سوى ما فيه ممن لم يسم من الأبناء والمبهمات وغيرهم(١)

ومع أن الإمام أحمد كان يكره الكتابة إلا أنه كتب المسند ، وسأله ابنه عبد الله في ذلك فقال له : « عملت هذا الكتاب إماما ، إذا اختلف الناس في سنة رسول الله ﷺ رجع إليه »(٢).

وقد بدأ الإمام أحمد في جمع « المسند » وهو في السادسة عشرة من عمره سنة ١٨٠ هـ وقضى حياته في هذا الجمع ، يرويه عن الثقات الأثبات العدول ، ولم يرو عمن عرف بالكذب ، أو طعن في دينه وأمانته ، وكان يكتبه في أوراق متفرقة كالمسودات ، ولم تتجه همته إلى ترتيبه أو تنظيمه وتبويبه ، بل كان كل همه الجمع فقط .

ولما أحس بدنو أجله جمع أبناءه وخاصته ، وقرأ عليهم « المسند » كاملاً ، وأوصى به ابنه عبد الله قائلاً : « احتفظ بهذا المسند ، فإنه سيكون للناس إماماً » .

قال الإمام شمس الدين الجزري :

« إن الإمام أحمد شرع في جمع المسند ، فكتبه في أوراق متفردة وفرقه في أجزاء متفردة ، على نحو ما تكون المسودة ثم جاء حلول المنية قبل حصول الأمنية ، فبادر باسماعه لأولاده وأهل بيته ومات قبل تنقيحه وتهذيبه ، وبقى على حاله ، ثم إن ابنه عبد الله ألحق به ما يشاكله ، وضم إليه من مسموعاته ما يشابهه ويماثله » (٣) .

وهذه هي المرة التي قرأ فيها الإمام أحمد « المسند » كاملاً ، وإن كان قبل ذلك يملي على تلاميذه أو من يسألونه أحاديث من « المسند » حسب الحاجة .

وبعد موت الإمام أحمد قام ابنه عبد الله بترتيب المسند وتنظيمه ، وقرر العلماء : أنه كان أروى الناس عن أبيه .

---

(١) انظر المصعد الأحمد في مقدمة المسند لشاكر ١ / ٣٤ .
(٢) خصائص المسند لأبي موسى المديني من مقدمة المسند لشاكر ١ / ٢٢ .
(٢) عن مقدمة المسند للشيخ أحمد شاكر ص ٣٠ ط المعارف .

وقد روى المسند عن عبد الله الثقات الأثبات من بعده ، حتى حفظته الأجيال وحقق الله نبوءة والده حين قال له : احتفظ بهذا المسند فإنه سيكون للناس إماماً .

والمسند الذي بين أيدينا اليوم هو من رواية عبد الله بن أحمد عن أبيه ، وهو الذي رتبه بهذا الوضع ، فجعل مسند كل صحابي على حده ، بغض النظر عن موضوع الحديث . فحديث في الصلاة بجانب حديث في الجهاد وبجانبه حديث في البيوع أو الديات وهكذا .

وهذا المسلك الذي سلكه عبد الله في ترتيب المسند كان شائعاً في عصره ، وقد جعل الانتفاع بأحاديث المسند قليلاً إلا لأهل الاختصاص من المحدثين فمن الصعب أن تحصل على حديث معين في المسند إلا إذا كنت عارفاً بالصحابي الذي رواه ، فإذا عرفته فعليك أن تفتش عن موقعه في المسند ، إذ أنه لم يرتب أسماء الصحابة على حروف المعجم ، فإذا عثرت عليه وكان من أصحاب المسانيد الطويلة كأبي هريرة ، أو ابن عمر ، أو ابن عمرو ، أو ابن عباس ، أو عائشة أو جابر ، فعليك أن تقرأ مسند الصحابي كله ، حتى تعثر على الحديث الذي تريد ، وفي ذلك من الصعوبة والمشقة ما فيه ! .

والخلاصة : أن الانتفاع بأحاديث المسند ــ وهو على هذا النحو ــ لا يتأتي إلا لأهل الاختصاص ولمن له دربة في البحث .

من أجل ذلك قالوا : « مازال المسند منذ ألف إلى اليوم درة في صدفها ، وحسناء في خدرها ، وكنزاً مخبوءاً لا يصل إلى جواهر مكنوناته إلا الحفاظ الأثبات من علماء الحديث» (١)

وقد ابتدأ عبد الله ترتيب المسند(٢) بأحاديث العشرة المبشرين بالجنة ، ثم مسند أبي هريرة ، ثم مسند أبي سعيد الخدري ، ثم مسند جابر بن عبد الله ، ثم مسند ابن عمر ، ثم ابن عمرو ابن العاص .

ثم عمد إلى غيرهم من الصحابة الذين تجمعهم نسبة واحدة فجعل أحاديثهم في موضع واحد ، تحت عنوان واحد ، كمسند الأنصار ، ومسند الكوفيين ، ومسند البصريين ، ومسند الشاميين ، وختم الكتاب بمسند النساء .

(١) انظر مقدمة الفتح الرباني للشيخ البنا ص ١١ ، ١٢ .
(٢) انظر ابن حنبل للشيخ أبي زهرة ص ١٦٢ .

وقد يكون للصحابي أكثر من نسبة ، فيضعه في أكثر من مكان ، وغالباً ما يكرر أحاديثه أو أكثرها .

زيادات عبد الله بن أحمد وأبي بكر القطيعي :

وقد زاد عبد الله على « المسند » أحاديث لم يروها عن أبيه ، وأحاديث رواها عنه ، ولكن لم يملهـا عليه في « المسند » ، واصطلح العلماء على تسميتها بـ « بزيادات عبد الله » وقد بلغت نحوا من عشرة آلاف .

وقد زاد أبو بكر القطيعي – راوي المسند عن عبد الله – زيادات قليلة لم يروها عن عبد الله ، أو رواها عنه عن غير طريق أبيه ، وسماها العلماء : « زيادات القطيعي » .

ومن المعروف أن عبد الله تتلمذ على بعض شيوخ أبيه ، فكان يروى عنهم مباشرة في بعض الأحيان ، أو عن شيوخ لم يرو عنهم أبوه ، كما أن القطيعي تتلمذ على بعض شيوخ عبد الله أو غيرهم ، فكان يروي عنهم مباشرة في بعض الأحيان . وقد قرر العلماء : أن أكثر الضعيف في مسند أحمد إنما هو من زيادات ابنه عبد الله ، وأبي بكر القطيعي .

مثـال ما روى عبد الله عن غير أبيه : حديث أبي بن كعب في معنى قوله تعالى :

(وإذْ أخَذَ ربُّكَ مِنْ بَنِي آدمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُم ... الآية) .

وهو موقوف على أبيّ بن كعب ، وسنده : حدثنا عبد الله . حدثنا محمد بن يعقوب الرمالى . ثنا المعتمر بن سليمان سمعت أبي يحدث عن الربيع بن أنس ، عن الرفيع ابن أبي العالية عن أبي بن كعب ... الحديث(١) .

ومثـال ما روى القطيعي قال : حدثنا يعقوب بن إبراهيم . قال حدثني سعيد بن عامر ، عن شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – أن عمومة له شهدوا عند النبي ﷺ على رؤية الهلال ، فأمر الناس أن يفطروا ، وأن يخرجو لعيدهم من الغد(٢) .

---

(١) انظر المسند : حـ ٥ ص ١١٣ مسند أبي بن كعب ضمن مسند الأنصار .

(٢) انظر المسند : حـ ٣ . ص ٩٨ ، وانظر الفتح الرباني ٩ / ٢٦٦ .

منزلة المسند بين دواوين السنة :

قال الحافظ أبو موسي المديني في كتابه « خصائص المسند »(١) : « هذا الكتاب أصل كبير ، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث ، انتقى من حديث كثير ومسموعات وافرة ، فجعله إماماً ومعتمداً وعند التنازع ملجأ ومستنداً ، قال : ولم يخرّج إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته ، دون من طعن في أمانته » .

بهذه الكلمات قدم الحافظ أبو موسى المديني « المسند » وذكر أن شرط الإمام أحمد في المسند أنه لا يروى إلا عمن ثبتت عدالته وديانته دون من طعن في أمانته(٢) .

وبذلك أعطى القاريء اطمئناناً إلى قوة أحاديث المسند وعلو درجتها .

ومما يدل على تثبته واحتياطه في الإسناد والمتن ، وأنه لم يرو في « المسند » إلا ما صح عنده : ما أخبرنا به أبو موسى المديني ، بالسند المتصل إلى أبي هريرة — رضي الله عنه — أن النبي ﷺ قال : « يهلك أمتي هذا الحي من قريش .

قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : لو أن الناس اعتزلوهم » .

قال عبد الله : قال لي أبي — في مرضه الذي مات فيه — : « اضرب على هذا الحديث ، فإنه خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ » يعني قوله : « اسمعوا وأطيعوا » .

وهذا يدل على أن الإمام أحمد كان دائم النظر في المسند يهذب وينقح ويحذف ما يرى أنه مخالف للأحاديث الصحيحة المشهورة ، واستمر ذلك العمل حتى في مرضه الذي مات فيه، فهذا الحديث رغم صحة إسناده وعدالة رواته أمر بالضرب عليه حين شذ لفظه عن الأحاديث الصحاح المشهورة .

هذا في المتن ، أما في السند فقد كان شديد الاحتياط أيضاً .

قال أبو بكر القطيعي : حدثنا عبد الله . حدثني أبي : ثنا على بن ثابت الجزري ، عن ناصح أبي عبد الله ، عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة : أن النبي ﷺ قال : « لأن يؤدب الرجل ولده — أو أحدكم ولده — خير له من أن يتصدق كل يوم بنصف صاع » .

(١ ، ٢) من مقدمة المسند لشاكر : ١ / ٢١ .

قال عبد الله : هذا الحديث لم يخرجه أبي في مسنده من أجل ناصح ، لأنه ضعيف في الحديث ، وأملاه عليّ في النوادر .

وقال الحافظ نور الدين الهيثمي – في بيان منزلة المسند – :

« إن مسند أحمد أصح صحيحاً من غيره ، لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته وحسن سياقاته » .

وسئل الشيخ الحافظ محمد اليونيني : انت تحفظ الكتب الستة ؟

فقال : أحفظها وما أحفظها . فقيل له : كيف هذا ؟

فقال : أنا أحفظ مسند أحمد وما يفوت المسند من الكتب الستة إلا قليل واصله في المسند فأنا أحفظها بهذا الوجه » (١) .

وقال حنبل بن إسحاق : جمعنا أحمد بن حنبل – أنا وصالح وعبد الله – وقرأ علينا « المسند » وما سمعه غيرنا (يعني كاملاً) وقال لنا : « هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفا ، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة » (٢) .

والمراد بهذه الكثرة من الأحاديث تعدد طرقها ، واختلاف ألفاظها فالحديث الواحد قد يروى من طرق عدة بأسانيد مختلفة ، فيسمى كل طريق منها حديثاً والمعنى واحد ، وهذا هو السر في تلك الكثرة (٣) .

المسانيد التي اشتمل عليها مسند أحمد :

مسند العشرة ، مسند أبي هريرة ، مسند أبي سعيد الخدري ، مسند جابر بن عبد الله ، مسند عبد الله بن عمر ، ، مسند عبد الله بن عباس ، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص وفي آخره مسند أبي زمته ، مسند الأنصار رضي الله عنهم ، مسند المكيين ، مسند المدنيين ،

(١) المصعد الأحمد من مقدمة المسند لشاكر ١ / ٣٢ .

(٢) خصائص المسند لأبي موسى المديني من مقدمة المسند لشاكر ١ / ٢١ .

(٣) انظر « في رحاب السنة » للشيخ محمد أبو شهتبه . ص ٥١ .

مسند الكوفيين ، مسند البصريين ، مسند الشاميين ، مسند بني هاشم ، مسند أهل البيت ، مسند عائشة ، مسند أنس بن مالك ، ومسند ابن مسعود ، ومسند النساء .

هل في المسند ضعيف :

رد « ابن الجوزي » دعوى القائلين : إن المسند ليس فيه ضعيف فقال : « سألني بعض أصحاب الحديث : هل في مسند أحمد ما ليس بصحيح ؟ فقلت : نعم ، فعظم ذلك على جماعة ينسبون إلى المذهب ، فحملت أمرهم على أنهم عوام ، وأهملت فكر ذلك ، وإذا بهم قد كتبوا فتاوي ، فكتب منها جماعة من أهل خراسان ، منهم أبو اللاء الهمداني يعظمون هذا القول ويردون ، ويقبحون قول من قاله ، فبقيت دهشاً متعجباً وقلت في نفسي : واعجبا ! ! صار المنتسبون للعلم عامة أيضاً ، وما ذاك إلا لأنهم سمعوا الحديث ولم يبحثوا عن صحيحه من سقيمه ، وظنوا أن من قال ما قلته قد تعرض للطعن فيما أخرجه أحمد ، وليس كذلك ، فإن الإمام أحمد روى المشهور ، والجيد ، والرديء ، ثم هو قد رد كثيراً مما روى ، ولم يقل به ، ولم يجعله مذهباً له ، أليس هو القائل في حديث النبيذ : مجهول ، ومن نظر في كتاب « العلل » الذي صنفه أبو بكر الخلال رأى أحاديث كثيرة كلها في « المسند » وقد طعن فيها أحمد ، ونقلت من خط القاضي أبي يعلي محمد بن الحسين الفراء في مسألة النبيذ قال : إنما روى أحمد في « مسنده » ما اشتهر ، ولم يقصد الصحيح ولا السقيم .

ويدل على ذلك أن عبد الله قال : قلت لأبي : ما تقول في حديث ربعي بن حراش عن حذيفة ؟ قال : الذي يرويه عبد العزيز بن رواد ؟ قلت نعم . قال : الأحاديث بخلافه . قلت : وقد ذكرته في المسند ! قال : قصدت في المسند المشهور ، فلو أردت أن أقصد ما صح عندي لم أرو من هذا « المسند » إلاالشيء بعد الشيء اليسير ، ولكنك تعرف يا بني طريقتي في الحديث ، لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه » .

قال القاضي « أبو يعلي » : فقد أخبر عن نفسه كيف كان طريقه في المسند ، فمن جعله أصلاً للصحة فقد ترك مقصده .

وختم ابن الجوزي مقاله بقوله : قد غمني في هذا الزمان أن العلماء في تقصيرهم في العلم

صاروا كالعامة ، وإذا مر بهم حديث موضوع قالوا : قد روى . والبكاء ينبغي أن يكون على خساسة الهمم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم » (١) .

من ذلك نرى : أن المحققين من العلماء قرروا أن في المسند ضعيفاً .

وقد سبق أن ذكرنا مرتبة الضعيف عند أحمد وأنها تقابل الحسن عند غيره وقد قرر الإمام أحمد نفسه أنه لم يرو في المسند ما هو صحيح عنده بل روى فيه غير ذلك أيضاً وإلا لو اقتصر على الصحيح فقط ما روى إلا الشيء اليسير .

هل في المسند موضوع ؟

زعم العراقي : أن في المسند أحاديث ضعيفة كثيرة ، وأحاديث موضوعة قليلة ، وأورد تسعة أحاديث قال فيها أهل الشأن : إنها موضوعة ، وهي من رواية أحمد ، أو رواية ابنه .

وزعم ابن الجوزي ، كذلك : أن فيه بعض الموضوعات التي نقلت خطأ وقال : ومعاذ الله أن ينقلها أحمد ، أو يكون في بعض من تلقى عنهم من يتعمد الكذب ! وإنما هو خطأ يسري ، وأورد في كتابه « الموضوعات » خمسة عشر حديثاً .

وقد ناقش الإمام ابن تيمية — رحمه الله — هذه القضية مناقشة علمية موضوعية تحفظ على هذا « المسند » مكانته العلمية بين دواوين السنة المعتبرة فقال :

« تنازع الناس : هل في مسند أحمد حديث موضوع ؟ فقال طائفة من حفاظ الحديث كأبي العلاء الهمداني ونحوه : ليس فيه موضوع ، وقال بعض العلماء كأبي الفرج بن الجوزي فيه موضوع » .

ثم قال معقباً على هذين الرأيين : « ولا خلاف بين القولين عند التحقيق ، فإن لفظ الموضوع قد يراد به المختلق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب ، وهذا مما لا يعلم أن في « المسند » منه شيئاً ، بل شرط « المسند » أقوى من شرط أبي داود في سننه ، وقد روى أبو داود في سننه عن رجال أعرض عنهم في « المسند » مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه ،

(١) صيد الخاطر لابن الجوزي ص ٢٤٥ – ٢٤٦ نقلا عن مقدمة المسند لشاكر . ص ٥٧ .

ولهذا كان الإمام أحمد في « المسند » لا يروي عمن يعرف أنه يكذب ، ولكن يروي عمن يضعف لسوء حفظه ، فإن هذا يكتب حديثه ، ويعتضد به ، ويعتبر به ثم قال : ويراد بالموضوع : ما يعلم انتفاء خبره ، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب ، بل أخطأ فيه ، وهذا الضرب في المسند منه ، بل وفي سند أبي داود والنسائي »(١) .

من ذلك يعلم : أنه ليس في المسند حديث موضوع .

وما ادعاه العراقي وابن الجوزي فهو بهذا الاعتبار الذي شرحه ابن تيمية .

وقد ألف الحافظ ابن حجر كتاباً سماه « القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد » دافع فيه عما أورده العراقي ، وابن الجوزي ، وفندها حديثاً حديثاً وقال : ليس في المسند حديث واحد لا أصل له إلا ثلاثة أو أربعة ، منها : حديث عبد الرحمن بن عوف أنه يدخل الجنة زحفاً ، والاعتذار عنه : أنه أمر بالضرب عليه ، فترك سهوا أو ضرب عليه ، وكتب من تحت الضرب(٢) .

قال الشوكاني رحمه الله : « وقد حقق الحافظ نفي الوضع عن جميع أحاديثه ، وأنه أحسن انتقاء وتحريراً من الكتب التي لم يلتزم مصنفوها الصحة ، في جميعها كالموطأ ، والسنن الأربع »(٣) .

وقال الحافظ السيوطي في خطبة كتابه الجامع الكبير : « وكل ما كان في مسند أحمد فهو مقبول ، فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن » .

وقال الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا — رحمه الله — في مقدمة كتابه « الفتح الرباني » بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني » حـ ١ ص ٩ : « وقد شهد له المحدثون في القديم والحديث بأنه أجمع كتب السنة للحديث وأصحها بعد الصحيحين ، وأوعاها لكل ما يحتاج إليه المسلم في زاده مادة بغير مين » .

عنـاية القـدماء بالمسند :

بذلت قديماً جهود طيبة في خدمة المسند ، ومحاولة تيسيره للباحثين ولكنها لم تتم وبعضها

(١) المصعد الأحمد . نقلا عن مقدمة المسند لشاكر . ص ٣٥ .
(٢) انظر ثلاثيات المسند ص ١٨ ، ١٩ ونيل الأوطار للشوكاني ١ / ١٢ .
(٣) نيل الأوطار للشوكاني ١ / ١٢ .

وئـد في فتنة « تيمورلنك » كما قال الحافظ(١) .

ومن هذه الجهود ما قام به الإمام الصالح الورع أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن المحب الذي رتب « المسند » على معجم الصحابة ، ورتب الرواة كذلك كترتيب كتاب « الأطراف» وقد بذل فيه جهداً مضنياً .

ثم أخذ الإمام الحافظ ابن كثير هذا الكتاب المرتب من مؤلفه وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة ، ومعجم الطبراني الكبير ، ومسند البزار ، ومسند أبي يعلي ، وأجهد نفسه كثيراً ، وتعب فيه تعباً عظيماً ، فجاء لا نظير له في العالم ، وأكمله إلا بعض مسند أبي هريرة فإنه عوجل بكف بصره (٢) .

ولعل الله يقيض لهذين الكتابين من يبحث عنهما وينشرهما خدمة للسنة النبوية بعامة ولمسند الإمام أحمد بخاصة .

عنـــاية المعاصرين :

أما في العصر الحديث فقد عني بالمسند عالمان فاضلان هما المرحوم الشيخ أحمد شاكر ، والمرحوم أحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي :

أما الشيخ شاكر فقد عني بتحقيق أحاديث المسند ، وبيان درجتها وتخريجها ، وترقيمها ، وتكلم بإيجاز على بعض رجال السند ، من المتكلم فيهم ، ووضع في نهاية كل جزء فهارس علمية ابتكرها ، ووضع تحت كل معنى أرقام الأحاديث المناسبة له ، وأبقى ترتيب « المسند » كما هو ، وأخرج من « المسند » خمسة عشر جزءاً ، وعاجلته المنية ـ رحمه الله ـ قبل أن يتم هذا العمل الجليل .

وأما الشيخ البنا فقد نقض بناء « المسند » من أساسه ، وأحاله إلى كتاب من الكتب المصنفة على الأبواب الفقهية ، وهذا عمل عظيم لم يسبق إليه ، إذ جعل الانتفاع بالمسند ميسوراً إلى حد كبير ، وسمى كتابه : « الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني » وشرحه بإيجاز في شرح سماه « بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني » ، وقد ضمن هذا

(١) انظر الفتح الرباني للبنا ١ / ١١ .

(٢) المصعد الأحمد ص ٣٩ ، ٤٠ من مقدمة المسند لشا

الشرح الموجز تخريج أحاديث المسند ، وشرح غريبه ، واستنباط الأحكام في نهاية كل باب من الأبواب ، كما زاد في الشرح جملة من الأحاديث التي وردت في معنى الباب ، ولم تذكر في « المسند » إتماماً للفائدة ، كما أشار إشارات موجزة لتراجم بعض الرواة ، ومات ــ رحمه الله ــ وقد أتم هــذا العمل العظيم إلا جزأين لم يطبعا ، وقد طبعهما ابنه الشيخ عبد الرحمن البنا ، وبذلك كمل هذا الكتاب العظيم الذي اشتمل على أربعة وعشرين جزءاً ، وأصبح المسند في متناول الباحثين في السنة ، ينهلون منــه ، ويقبسون من ضيائه ، إلا أن هذا الكتاب لكبر حجمه لم تجرؤ دور النشر على إعادة طبعه ، ولا يكاد يحصل عليه من يحتاجه .

ولعل الله يفيض له من الحكومات أو الهيئات الإسلامية ، أو من أهل الثراء من المسلمين من يعيد طباعته وييسره للباحثين .

ومع هذه الجهود التي بذلت فما زال هذا الديوان السامي بحاجة ماسة إلى جهود مضاعفة تضاف إلى جهود السابقين لاسيما في ترجمة رجال المسند ، وبيان درجة أحاديثه ، وترتيبه على حسب الموضوعات وشرحه شرحاً مستفيضاً .

وقد انتدب نفسه في هذه السنوات الأخيرة لهذا العمل الجليل فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين ــ عميد كلية أصول الدين جامعة الأزهر بالقاهرة وأعد مشروعاً لإخراج موسوعة للسنة النبوية المطهرة بدأها بمسند الإمام أحمد بن حنبل ، لأنه يشتمل على أكثر الحديث النبوي ، وقل أن يثبت حديث إلا وهو فيه ــ كما قال الحافظ الذهبي ــ .

وندعو الله أن يؤتي هذا المشروع ثماره المباركة ، فيجد المسلمون بين أيديهم خلال سنوات قليلة موسوعة عظيمة في السنة النبوية الطاهرة تقوم على أسس علمية منهجية سليمة .

بحوث الحوليّة

كلمة التحرير ٣

* مسيرة أهدافنا آفاق تتحرك نحو الكمال ٥

للاستاذ الدكتور : محمد إبراهيم كاظم – مدير الجامعة

* مبادئ وقيم للتعليم في ضوء السنة ١١

للاستاذ الدكتور : يوسف القرضاوي – عميد الكلية

* المحراب . . للبروفيسور : ر . ب . سارجنت ٥٥

ترجمة الاستاذ الدكتور : يحيى الجبوري

* النفس عند ابن سينا ٧٩

للاستاذ الدكتور : عبد الستار نصار

* موقف القرطبي من الأحاديث التي ذكرها في تفسيره ١٠١

للأستاذ الدكتور : القصبي زلط

* الحسن البصري . . حياته وصلته بالحكام ١١١

للأستاذ الدكتور : مصلح بيومي

* بين الدعوة السلفية والدعوة الفولانية ١٣٥

للأستاذ الدكتور : حسن عيسى عبد الظاهر

* مبدأ استقلال الإرادة بين الشريعة والقانون ١٦٣

للدكتور : أحمد حمد

* الشورى . . هل هي ملزمة أو معلمة ! ١٨٧

للدكتور عبد الحميد الأنصاري

* لماذا رؤية جديدة للتاريخ الإسلامي ! ٢٠٧

للدكتور : عبد العظيم الديب

* إفساد اليهود في الأرض . . كما جاء في القرآن والتوراة والإنجيل ٢٢٩

للدكتور : محمد أحمد السنباطي

* الإمام أحمد والمسند ٢٧٣

للدكتور : علي محمد جماز